تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة

The challenges of Maghreb economic integration in light of the current international transformations

شوبار لياس[1]، زكان أحمد [2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي-القليعة-، lyes.choubar@univ-msila.dz

[2] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي-القليعة-، a.zakane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/21 تاريخ القبول: 2019/05/29 تاريخ النشر: 2019/06/14

ملخص:

أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي سمة هامة تميز النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتسابق الدول المتقدمة والنامية نحو إقامة تكاملات كبرى، تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة تحديات بلدان المغرب العربي في إقامة تكامل إقتصادي إقليمي بهدف الإندماج أكثر في الإقتصاد العالمي من خلال التطرق إلى واقع إتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه سنة 1989 الى يومنا هذا ومدى جاهزيته لمواجهة الأوضاع الدولية الراهنة وكنتيجة لهته الدراسة توفر المقومات والمبررات الإقتصادية لبلدان الاتحاد من أجل إعادة تفعيل التكامل الإقليمي العربي وذلك من خلال تفعيل مناطق التجارة الحرة وعدة آليات أخرى.

كلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي، دول المغرب العربي، التجارة العربية البينية

تصنيف JEL : F36 , B17, F15

Abstract:

Regional economic integration has become an important feature of the global economic system. Developed and developing countries are racing towards the establishment of major integrals, This paper aims at identifying the challenges of the Maghreb countries in establishing regional economic integration in order to integrate more into the global economy by addressing the reality of the Arab Maghreb Union Since its establishment in 1989 to the present day and its readiness to face the current international situation, As a result of this study, the economic fundamentals of the countries of the Union are provided for the re-activation of Arab regional integration through the activation of free trade zones Other data.

Keywords: Economic integration, Maghreb countries, inter-Arab trade

Jel Classification Codes : F36, B17, F15

Résumé :

L'intégration économique régionale est devenue un élément important du système économique mondial, Les pays développés et en développement s'acheminent vers l'établissement de grandes intégrales, Ce document vise à identifier les défis que les pays du Maghreb sont en train de réaliser pour réaliser l'intégration économique régionale afin de s'intégrer davantage dans l'économie mondiale en abordant la réalité de l'Union du Maghreb arabe. Depuis sa création en 1989 à nos jours et sa volonté de faire face à la situation internationale actuelle, les bases économiques des pays de l'Union sont fournies pour la réactivation de l'intégration régionale arabe par l'activation de zones de libre-échange, D'autres données.

Mots-clés : Intégration économique, Pays du Maghreb, Commerce interarabe

Codes de classification de Jel : F36, B17, F15

المؤلف المرسل: شوبار لياس، الإيميل: lyes.choubar@univ-msila.dz

مقدمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث أن وجود الدول فرادى في ظل المتغيرات الدولية مسألة لا يؤمن عقباها، فالمخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة لوحدها، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو التكامل، سواء من طرف الدول المتقدمة أو الدول النامية

كما أن الظروف الإقتصادية والتغيرات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي وما أفرزه من تكتلات اقتصادية كبرى، واندماجيات مؤسسية متنامية أصبحت تؤثر بشكل سلبي على الجهود التنموية القطرية المنفردة في محيط إقليمي جيو-سياسي يشهد صعود وتنامي أكبر تكتلات اقتصادية كبرى في العالم كالاتحاد الأوروبي في أوروبا و النافتا في أمريكا الشمالية، وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي الدولي والإقليمي تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع هذه البيئة الدولية الجديد، من خلال إقامة إتحاد إقليمي يوحد سياساتها وينمي إقتصادياتها لمواجهة الظروف الإقتصادية الراهنة من خلال إعادة إمكانياتها المادية والمعنوية والتفاوضية، من خلال سياسات جديدة بديلة لبناء اتحاد مغاربي يجسد عنصر السيادة والخصوصية وتضمن توازن لمصالح في إطار التفاعل الإيجابي مع التكتلات الإقليمية الأخرى وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي: **ما مدى جاهزية التكامل الإقتصادي المغاربي لمواجهة التحولات الإقتصادية الراهنة؟**

وقصد الإحاطة بكل جوانب الدراسة يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الخطوات العلمية والنظرية لإقامة تكامل إقتصادي مغاربي؟
2. هل الوضعية الإقتصادية لدول الاتحاد المغرب العربي تسمح لإقامة تكامل يتماشى والوضع الإقتصادي الراهن؟
3. فيما تتمثل معوقات التكامل الإقتصادي المغاربي؟

انطلاقا من الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. يشكل التكامل الإقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الإقتصادية ومسلكا لمواكبة التكتلات الإقتصادية الأخرى.
2. لا يزال العامل السياسي من أكثر العوامل تأثيرا في مسيرة التكامل الإقتصادي المغاربي بالاتجاه السلبي.
3. تتماثل أنظمة الدول المغاربية الى حد بعيد، بحكم تركيبتها وتطورها في الظروف التاريخية والإقتصادية.

وللإجابة على إشكالية البحث، ونظرا لطبيعة البحث، استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن بالاعتماد على البيانات المتاحة، وقد اقتضت الضرورة تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة الأول لماهية التكامل الإقتصادي وأسسه، أما المحور الثاني فقد تطرقنا الى الوضع الإقتصادي للدول المغاربية في الالفية الأخيرة وكذا مسيرة إتحاد المغرب العربي والمحور الأخير إلى معوقات التكامل الإقتصادي وآفاقه.

1. ماهية التكامل الإقتصادي وأسسه

1.1 مفهوم التكامل الاقتصادي:

اختلف المعنى الاقتصادي لمصطلح التكامل من اقتصادي إلى آخر حيث يعرفه بالاسا أنه"عملية وحالة، فهو عملية لأنه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول التي تهدف إلى التكامل، وكونه حالة لأنه يشير إلى ألغاء مختف صور التفرقة بين الإقتصاديات القطرية (حسين عمر، 1998، صفحة 7).

ويرى ميردال أن "التكامل الاقتصادي عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أي جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي وإنما على المستوى الوطني أيضا (موسى، 2000، صفحة 60)

ونجد أن الأستاذ "**B.Balassa**" يعرف التكامل بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (الحميد، 2003، الصفحات 14-15)

ويرى " **Ernst Haas** " أحد رواد نظرية التكامل بأنه: (مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز أو وحدة أشمل وأوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع، هذا المركز والذي بمقتضى ذلك تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها) (بوقارة، 1994، صفحة 03)

ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له، يتلخص في أن: "التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو ، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء " (الحميد، 2003، صفحة 15)

2.1 التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي:

تبرز أهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية عموما في اتجاهين بارزين هما، علاقات التعاون الاقتصادي وعلاقات التكامل الاقتصادي حيث أصبحت النظرية الاقتصادية في السنوات الأخيرة تفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي «ليس فقط من الناحية الكمية (درجة ومستوى التعاون) ولكن أيضا من الناحية الكيفية " (بيلابلاسا، 1964، الصفحات 9-10) فإذا كانت علاقات التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء ، فإن التعاون الاقتصادي يهدف إلى تسهيل عمليات التبادل الدولي . و يمكن أن تتم علاقات التعاون الاقتصادي بين دولتين أو أكثر ، أما التكامل الاقتصادي فيتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولة أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها و إزالة مظاهر التميز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة . لذلك تعتبر علاقات التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية على علاقات التعاون الاقتصادي، ومن الواضح أن الخاصية البارزة للتكامل الاقتصادي هي أن الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة تفقد سماتها المتميزة من خلال عملية التكامل لصالح تكوين وحدة اقتصادية واحدة متميزة عن تلك الوحدات، على خلاف علاقات التعاون الاقتصادي التي تحتفظ فيها هذه الوحدات بسماتها المتميزة كدول مستقلة ذات سيادة تتعامل فيما بينها على أساس احترام السيادة (رشيد، 1977، الصفحات 3-5)

ويرى "**B.Balassa**" أن التعاون الاقتصادي يختلف عن التكامل الاقتصادي من حيث النوع والكم، فبينما يتضمن التعاون العمل لتقليل التميز فإن عملية التكامل الاقتصادي تتضمن الإجراءات التي تؤدي إلى إلغاء بعض أو كل صور التميز (بيلابلاسا، 1964، صفحة 12).

3.1 أسس التكامل الإقتصادي:

يرتكز التكامل الاقتصادي على ثلاث أسس رئيسية نلخصها فيما يلي: (محمد، 2002، صفحة 137)

أ)- إلغاء القيود على حركة السلع.

ب)- إلغاء القيود على حركات عناصر الإنتاج.

ج)- تنسيق السياسات الاقتصادية.

4.1 أشكال التكامل الاقتصادي

يشير الفكر الاقتصادي إلى وجود العديد من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي . وما يميز هذه الأشكال هو قدرة كل منها على إزالة وإلغاء الحواجز والقيود التي تعترض عملية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ، و قد جاءت محاولة " بيلابلاسا " للتفريق بين عدة مستويات للتكامل الاقتصادي وهي على الترتيب : اتفاقية التفضيل الجمركي ، منطقة التبادل الحر ، السوق المشتركة ، الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي التام (محمد مصطفى، 2000، صفحة 244)، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل الاقتصادي تتمثل في المستويات التالية : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة و الوحدة الاقتصادية، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل الاقتصادي تتمثل في المستويات التالية : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة و الوحدة الاقتصادية (D.Swann, 1970, p. 29) .

أ. منطقة التفضيل الجمركي

يعتبر هذا النوع أقل صور التكامل ، حيث يتم منح بعض المزايا في صورة تخفيض محدود للرسوم الجمركية مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الأعضاء في هذه المنطقة . ومن أشهر المناطق التفضيلية ما أتبعته انجلترا مع أعضاء الكومنولث والذي تم إنشاءه في عام 1932 والذي ضم مستعمراتها السابقة وقد عرف بنظام التفضيل الإمبراطوري (محمد سيد عابد، 1999، صفحة 256).

ب. منطقة التجارة الحرة:

في هذا الشكل تلغى ضرائب الاستيراد والقيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء ولكن تبقى كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية وسياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، وأفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي ، منطقة التجارة الحرة الأوربية والتي تكونت عام 1960 في سبعة دول : بريطانيا ، النمسا ، الدنمارك ، النرويج ، البرتغال، السويد وسويسرا ولحقت فلندا عام 1961 (علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007).

ج. الإتحاد الجمركي:

حيث يتفق الأطراف على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الأخرى المفروضة على السلع في عمليات التبادل بين الدول الأعضاء إضافة إلى ذلك فإن الدول الأعضاء تلتزم بتوحيد التعريفة الجمركية المفروضة على السلع والخدمات في تبادلها مع دول العالم الأخرى.

وعلى هذا فإن الاتحاد الجمركي يعتبر بمثابة مرحلة أعلى من المراحل السابقة ولعل من أشهر الاتحادات الجمركية : اتحاد البنلكس والذي عقد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بين كل من بلجيكا و هولندا ولكسمبروغ (أشرف أحمد العدلي، 2006، صفحة 211)

د. السوق المشتركة:

على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي يمثلان صورة متقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي ، إلا أنهما أهتما فقط بالتبادل السلعي ، وذلك عن طريق إلغاء كافة القيد التي تعرقل حركته وانسيابه ، لذلك فهما أغفلا أهمية وخطورة حركة عناصر الإنتاج بالشكل الذي يساعد على استقرار هذه العناصر (محمد مصطفى، 2000، صفحة 247)، حيث تلتزم الدول الموقعة على هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي بما يلي: (محمد خميس الزوكة، 2004، صفحة 118)

- تحرير التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء ، و إلغاء كافة القيود والرسوم الجمركية فيما بينها .
- الالتزام بسياسة تجارية موحدة تجاه الدول من خارج السوق .
- حرية انتقال عناصر الإنتاج المتمثلة أساسا في رؤوس الأموال والقوى العاملة بين الدول الأعضاء .

وقد تحقق ذلك لدول السوق الأوربية المشتركة التي وقعت اتفاقية روما عام 1957 وانضمت إليها بريطانيا و ايرلندا و الدنمارك عام 1973 ، واليونان عام 1981 ، واسبانيا والبرتغال عام 1986 .

هـ. الاتحاد الاقتصادي

يمثل مرحلة جد متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي ، ففضلا عما يتضمنه من إلغاء للرسوم الجمركية والقيود الأخرى على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء ، فإنه يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات ، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية ، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم تماما كالأمر فيما يتعلق بمختلف أقاليم الدولة الواحدة (عادل أحمد حشيش، 1998، صفحة 247)

و. التكامل الاقتصادي التام

وهو أرقى صور التكامل الاقتصادي وأعمقها ، وهو ما يدل عليه أسمه ، فهو المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي ويفترض فيه توافر- بالإضافة إلى ما تقدم بيانه في أشكال التكامل الاقتصادي السابقة – توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية بين الدول المتكتلة ، ويفترض كذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تشرف على هذه

العملية، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة فوق الوطنية ، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي الشامل لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية (حسين عمر، 1998، صفحة 09).

وكخلاصة لما سبق ، يمكن النظر إلى مختلف الأشكال السابقة من التكامل من زوايا متعددة وحسب المنهج الذي اقترحه بالاسا . " فإذا نظرنا إلى أدوات التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق التكامل، يمكن أن نلاحظ أن عملية التكامل إما أن تكون تكاملا بالتجارة ، وذلك من خلال تحرير حركات عناصر الإنتاج . أو تكامل في السياسات عن طريق تنسيق السياسات الوطنية ، أو اندماج كامل من خلال التوحيد الكامل لهذه السياسات " (بيلابلاسا، 1964، صفحة 64)، وما يجمع بين هذه الصور جميعا أنها تحقق التكامل من خلال الأسواق المختلفة : أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج ، والأدوات المستخدمة في إدارة هذه الأسواق وهي " أدوات السياسة الاقتصادية كما هي معروفة في الاقتصاديات التي تعمل وفق نظام السوق ، ولذلك فإن هذا المنهج يعتبر أنه تكامل عن طريق السوق و آلياته " (محمد محمود الإمام، 2000، صفحة 41).

أما إذا نظرنا إلى الأجهزة والهيئات التي تشرف على عملية التكامل وتحقيقه، فيمكن القول بأنها قد تكون عمليات " تكامل أسواق أو تكامل السياسات الاقتصادية أو تكامل منظمي " (Machlup Friz, 1977, p. 01)

كما أن بعض هذه الأدوات تقتصر على مجرد إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء في حين نجد أن بعضها يتعلق بتنسيق السياسات و إقامة المنظمات التي ترعى عملية التكامل وتشرف عليه . ويطلق النوع الأول بالإجراءات السلبية للتكامل وعلى النوع الثاني بالإجراءات الإيجابية للتكامل .

ويمكن المقارنة بين الأشكال المختلفة من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بيلابلاسا

شكل التكامل الاقتصادي	التبادل الحر بين الدول الأعضاء	تعريفة جمركية خارجية مشتركة	انتقال حر لعوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية
منطقة التبادل الحر	×			
الاتحاد الجمركي	×	×		
السوق المشتركة	×	×	×	
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×

Source : Peter H.Lindrt & Thomas A.Prigel : " Economie Internationale " ,10 Edition , Economica 1996 ,p287.

2. مسيرة إتحاد المغرب العربي

يمتد الجذر التاريخي لفكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي ,وقد تأسست الفكرة في أوائل القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد ,كما تعددت مركز الدعوة إليها من اسطنبول في أوائل القرن إلى باريس في العشرينات ثم انتقلت الفكرة ذاتها إلى أقطار شمال إفريقيا ذاتها في الثلاثينات حيث أصبحت أحد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في المغرب, تونس والجزائر ووضعت في برامج الجمعيات الثقافية وأصبحت في الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة بيد أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في أبريل **1958** الذي ضم المنظمات الرئيسية الثلاثة في المنطقة وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس ,جبهة التحرير الوطني في الجزائر ,وحزب الاستقلال في المغرب.

ورغم أن فكرة الاتحاد المغاربي كانت أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي إلا أن الاتحاد لم يتشكل إلا بعد ثلاثين سنة من أول لقاء، وكان اللقاء وتوقيع معاهدة مراكش في 1989/02/17 حيث توفرت مجموعة من الشروط الموضوعية والذاتية متمثلة في مجموعة من الأخطار الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية التي فرضت على دول الاتحاد المغاربي موجهتها بشكل جماعي والمتمثلة أساسا في:

- الاعتداءات الخارجية التي تعرضت لها جل أقطار المغرب العربي خاصة بعد الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا خلال السنوات السابقة عن تشكل التحاد من طرف الو م أ ,وكذا الاعتداءات الإسرائيلية على تونس إضافة إلى النزاع حول الصحراء الغربية ,والحرب الليبية التشادية, والتوتر السنغالي الموريتاني.
- أما الدافع الأساسي لتشكيل الاتحاد هو التهديد الاقتصادي الذي تواجهه دول الاتحاد مع تطبيق القانون الأوروبي الموحد والانتقال إلى السوق الموحدة عام , **1992** وهو تهديد يواجه دول الاتحاد المغاربي أكثر من اية منطقة عربية أخرى حيث ترتبط المنطقة بدول غربي أوروبا بروابط خاصة وإذا كانت هذه الروابط تجد جذورها في العوامل التاريخية فان نتائجها ومظاهرها مازالت تتبدى في حجم وكثافة التفاعلات بين المنطقتين منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية عام **1990** قد أوصى برز نامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربعة مراحل هي:

- إقامة منطقة تبادل حر عام**1992**
- إقامة اتحاد جمركي عام**1995**
- إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام**2000**
- الوصول إلى إرساء اتحاد

تأسيسه **37** معاهدة واتفاقية، أولها في 1994/07/23 وآخرها في 1998/04/24 قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد عام **1995**على إثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب، ولم تسفر كل هذه الاتفاقيات عن تجسيد للأهداف اقتصادي كآخر مرحلة للاتحاد المغاربي.

وقد ابرم الاتحاد منذ المسطرة لدرجة يمكن معها اعتبار الاتحاد المغاربي مجرد مشروع على الورق لا غير.

1.2 دوافع قيام إتحاد المغرب العربي:

إن قيام اتحاد المغرب العربي مرتبط ارتباطا وثيقا من ناحية بالمعطيات الداخلية التي عرفتها كل دولة انطلاقا من طبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى بالمتغيرات الدولية ذات الانعكاس المباشر وغير المباشر على تطور الأوضاع البنيوية للدول المغاربية.

أزمة نظام الدولة القطرية :لقد اعتمدت الدول المغاربية بعد حصولها على الاستقلال نظام الدولة القطرية واتبعت كل دولة سياسة تنموية خاصة تتماشى إلا أنه ومع منتصف الثمانينات ثبت فشل هذه السياسات التنموية المعزولة عن المحيط الخارجي، فوجد قادة دول المغرب العربي أنفسهم مجبرين على الإقرار بالوضع المتردي الذي أصبحت تتخبط فيه دولهم، وهو مادفعهم للبحث عن سبل أخرى لتحقيق منجزات تنموية تتماشى ومستوى التحديات المطروحة امامها، وما دامت إمكانياتها لا تسمح بذلك فقد رأت في التكتل ملجأ لها.

تواضع مكانة المشاركة السياسية :لقد شهدت الدول المغاربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسي في إقليمها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النظم القائمة في دول المغرب العربي تميزت بنوع من الجمود أي انها كانت عاجزة عن التطور الذاتي لمسايرة التغيرات.

التحولات في النظام الإقليمي للمغرب العربي: أي التغيرات التي مست العلاقات المغاربية في مجملها بعدما عرفت فترات من المد والجزر، والتي شملت الوفاق بين الجزائر والمغرب بعد سنوات من القطيعة بسبب مشكل الصحراء الغربية، إلى جانب تحسن العلاقات بين تونس وليبيا بوصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، والمصالحة بين المغرب وليبيا وتوجد بعض الدوافع الأخرى يمكن إيجازها في:

- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، كلها تهدف إلى إقامة شراكة إقتصادية، وهو ما يفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة، ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص.
- هناك حاجة ملحة لدول الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق متعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

1.2. واقع إقتصاديات دول المغرب العربي:

مع السنوات الأولى للألفية الجديدة، خاضت الدول المغاربية تجارب تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وهو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول.

1.1.2 تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية:

يمكن تحليل وضعية اقتصاديات دول المغرب العربي من خلال العودة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي، وكذا من خلال البنية القطاعية لهذه الاقتصاديات في هته الفترة.

أ. تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي:

لقد عرفت اقتصادات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004-2017) والتي يمكن تقسيم هذه الفترة بالنسبة لدولتي تونس ليبيا الى مرحلتين قبل 2011 وبعد 2011 أي ما بعد الربيع العربي وما له من تداعيات على إقتصاد هتين الدولتين.

لقد شهد أقتصاد الجزائر معدلات نمو موجبة تراوحت نسبة النمو ما بين 2.0 % و 5.2 % كما يوضح الجدول رقم (01) مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف استثنائية متعلقة أساسا بالوضعية الداخلية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأيضا تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

بينما ليبيا فقد سجل الناتج معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة باستثناء سنتي2009 و 2011 ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد اقتصاد ليبيا على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى،وسجلت هذه الأخيرة أعلى نسبة نمو في سنة 2012 بلغت 108.6% وذلك بسب أزمة الربيع العربي في المنطقة وبعدها مباشرة انكماش طيلة السنوات الموالية قدر أقصاه 52.1- %حتى سنة 2017 وذلك بسب الأزمة السياسية الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الليبي وبداية إنفراج الأزمة مع مطلع سنة 2017 أي مع بداية تشكيل جكومة إنتقالية فقد شهدت نسبة نمو معتبرة بلغت 70.8 %.

كما حققت اقتصاديات كل من المغرب وتونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة أي قبل سنة (الربيع العربي) 2011 بالنسبة لتونس(نتيجة الظروف الداخلية وذلك راجع إلى تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس والذي يساهم بأكثر 40%من الناتج) ، وكذا تحسن القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. وشهدت تونس تراجع نسبة النمو بعد 2011 فقد سجلت إنخفاض في نسبة نمو الناتج وذلك بسبب تراجع إقتصاد الخدمات التونسي بسبب الوضع الأمني المترتب على الوضع السياسي.

أما فيما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة إلا أنها غير مستقرة ومتدهورة، وهو ما يعتبر انعكاس لتدهور مكونات هذا الناتج، خاصة فيما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي.

الجدول (01): نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد المغرب العربي من سنة 2004 إلى 2016

	الجزائر	المغرب	موريتانيا	ليبيا	تونس
2004	5.2	4.2	5.2	5.0	5.8
2005	5.1	1.6	5.4	5.8	5.0
2006	2.5	8.0	11.4	5.2	5.4
2007	4.6	2.2	0.9	6.8	6.3
2008	3.0	5.6	3.7	1.6	5.1
2009	2.4	4.8	-1.2	-1.4	3.1
2010	3.3	3.6	5.1	4.3	3.5
2011	2.4	5.0	3.6	-60.0	1.5-
2012	2.4	2.4	6.0	108.6	3.6
2013	2.8	4.6	6.7	-52.1	2.4
2014	4.1	2.9	6.4	-12.4	2.4
2015	3.7	4.5	1.9	-6.4	2.3
2016	3.3	1.1	1.6	-7.4	1.0
2017	2.0	4.1	3.2	70.8	1.9

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2018، صندوق النقد العربي 2012

ب. التجارة البينية لدول المغرب العربي

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله نسبة التجارة الخارجية في مجمل ناتجها المحلي الإجمالي ولذلك فإن قطاع التجارة الخارجية يعتبر من القطاعات الهامة التي يُعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل هو العامل الهام المؤثر في وضع موازين الاقتصاد الوطني بما في ذلك الموازنة العامة للدولة .حيث تتوقف حالة الموازنة العامة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي.

ويلاحظ على بعض صادرات دول المغرب العربي ليبيا – الجزائر أنها تعتمد اعتمادًا رئيسيًا على تصدير مادة أولية قابلة لتصوب وهو النفط الخام، مما جعل اقتصاديات هذه الدول تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق الدولية، وبذلك أصبح لزامًا على هذه الدول أن تعمل على تنويع اقتصادياتها بالشكل الذي ينعكس إيجابيًا على تنويع مصادر الدخل القومي فيها.

لذلك ينبغي التركيز على تدعيم التجارة البينية فيما بين دول المغرب العربي من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة يدعمها توافر المواد الأولية، وتوافر الإرادة السياسية الأكيدة من أجل تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المبنية على تكامل اقتصادي متين ستنعكس أثاره الإيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تشير إحصائيات الدليل السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) إلى الحجم الضئيل الذي سجلته التجارة البينية للدول المغاربية، وذلك ما يترجم الخطوات المتواضعة والمباد لات المتلاشية بين دول المنطقة في سبيل إنشاء وحدة اقتصادية متكاملة تجابه الظروف والمتغيرات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية الراهنة، ويوضح الجدول رقم (02) تطور حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي بين 1995و 2016 معبرا عنه بقيمة الصادرات السلعية للمنطقة

الجدول (02): تطور حجم الصادرات البينية لدول الإتحاد المغاربي بين 1995 و2016 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	1995	2000	2005	2010	2014	2015	2016
الصادرات البينية	1232	1092	1915	3438	5375	3599	4025

Source : Manuel de statistiques de la CNUCED, 2017, P (22).

يتضح من الجدول أعلاه أن حجم التجارة البينية بين الدول المغاربية والمعبر عنه بقيمة إجمالي الصاد ا رت البينية للمنطقة قد عرف نموا مضطردا خلال العشرين سنة الممتدة بين 1995 و 2016 ولكن يبقى هذا الحجم جد متواضع إذا تمت مقارنته بما يتم تداوله بين تجمعات إقتصادية أخرى حتى لحالة الدول النامية، وذلك ما يمكن توضيحه في الجدول رقم (03) بالاعتماد على إجمالي قيمة الصاد ا رت البينية:

الجدول(03): مقارنة بين حجم التجارة البينية للدول المغاربية وتجمعات اقتصادية أخرى لسنة 2016

المجموعات الإقتصادية	إتحاد المغرب العربي UMA	مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC	المجموعة الاقتصادية لدول فرب إفريقيا CEDEAO	السوق المشتركة لجنوب أمريكا Mercosur	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC
قيمة الصادرات البينية	3.6 مليار دولار	30 مليار دولار	10 مليار دولار	40مليار دولار	23 مليار دولار
النسبة من إجمالي صادرات دول المنطقة	4.4%	20.9 %	10.8 %	13.4%	7 %

Source : Manuel de statistiques de la CNUCED, 2017, P (22).

تدل المؤشرات والأرقام التي تم التعرض لها في الجداول السابقة على التشتت والاختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغاربية، وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي، بالرغم من أن تلك الأخيرة في حاجة ماسة لاغتنام ما هو متاح لها من مقومات وفرص لناء وحدة اقتصادية تضاهي أو تتجاوز إنجازاتها ما تم إحرازه في تجمعات اقتصادية لا تملك من المقومات والإمكانات ما تملكه دول المنطقة.

ج. واقع إقتصاد المغرب العربي من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية الدولية:

يمكن رصد الوضعية الأولية التي آلت إليها المؤشرات الكلية لاقتصاديات البلدان المغاربية في سنة 2018 كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول(03): بعض المؤشرات الإقتصادية لبلدان المغرب العربي لسنة 2018

المؤشر	المغرب	تونس	الجزائر	موريتانيا
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	1.4	7.0	7.4	3.7
ميزان الحساب الجاري(مليار دولار)	-3.6	-3.7	-18.4	-0.5
إجمالي الإحتياطات الرسمية (مليار دولار)	28.9	6.3	82.6	1.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	34.4	79.7	2.0	78.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	9.5	15.0	11.2	16.9

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، سنة 2018

نلاحظ من خلال الجدول تقارب النظرة العامة لدول الاتحاد من حيث بعض المؤشرات الإقتصادية حيث سجلت المغرب اقل نسبة تضخم في المنطقة بقيمة 1.4 وعرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تراجع كبير في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين سجلت موريتانيا اقل قيمة في إجمالي احتياطي وتراجع مستويات البطالة في جميع دول الاتحاد.

وقصد معرفة وضع إقتصاد دول الاتحاد لجذب الإستثمار في المنطقة العربية مقارنة مع بعض التكتلات الاقتصادية من خلال عرض بعض المؤشرات.

مؤشر إستقرار الإقتصاد الكلي:

يعد إستقرار الإقتصاد الكلي عنصرا مهما لجذب الإستثمار حيث يتم قياس هذا الإستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال،

عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة ، نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل أدناه الذي يوضح مكانة دول المغرب العربي بالنسبة لهذا المؤشر فقد تصدرت الاداء ب 71.1 نقطة وتميزت بأداها في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ونسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وحلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية وتميز أداؤها في مؤشري التضخم ونسبة فائض أو عجز الحساب الجاري من الناتج، بينما جاءت دول المشرق العربي في مؤشر الإستقرار الإقتصادي في المرتبة الأخيرة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية.

الشكل (02): موقع دول الاتحاد المغاربي في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي داخل المنطقة العربية

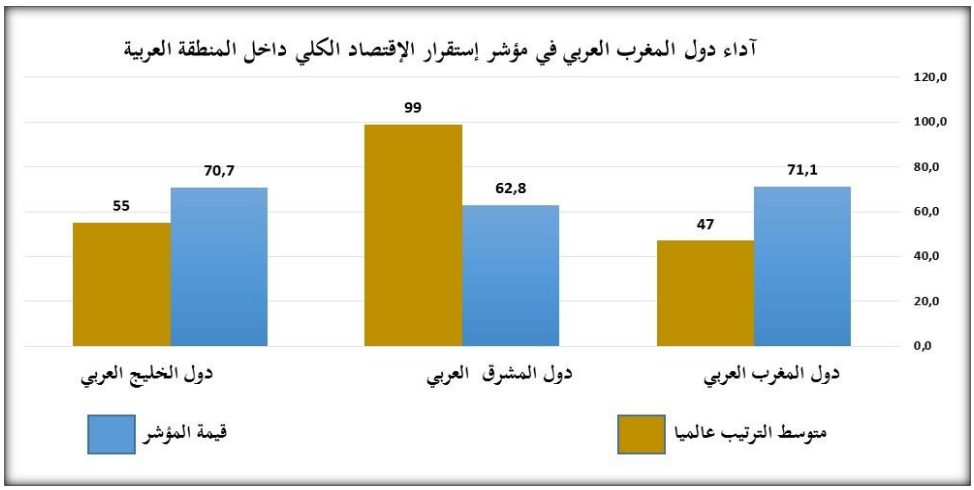

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملحق رقم(01)

مؤشر إقتصاديات التكتل:

تعد الشركات المتعددة الجنسية المحرك الرئيسي لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، كما أن ارتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الإستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر إقتصاديات التكتل الذي يرتكز على ثلاثة متغيرات رئيسية هي :عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الإستثمارات التي أبرمتها الدولة.

الشكل الموالي يوضح أداء مجموعة دول الاتحاد المغربي في المنطقة العربية خلال سنة 2018 مقارنة مع كل من دول المشرق العربي ودول الخليج العربي والملاحظ من الشكل أدناه جاء آداء دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بعد دول الخليج بقيمة 16.1 نقطة ومقارنة مع متوسط الترتيب عالميا فهي منخفضة وذلك لعدول الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار في منطقة المغرب العربي لما تشهده المنطقة من توتر سياسي.

الشكل (02): موقع دول الاتحاد المغاربي في مؤشر إقتصاديات التكتل داخل المنطقة العربية

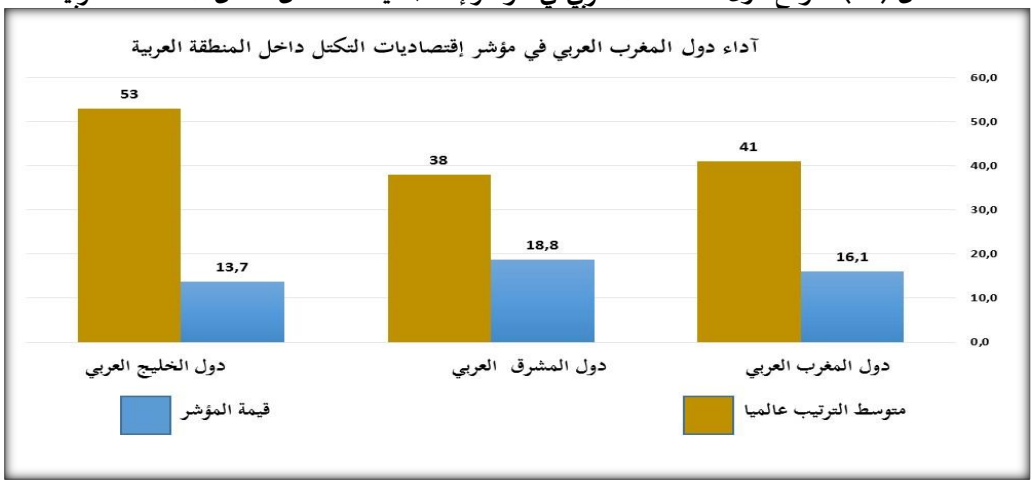

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملحق رقم(01)

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:

يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الإقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي :معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم وذلك بدلاً من متغير القيمة السوقية للشركات المدرجة سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفيما الشكل يوضح آداء دول الإتحاد من خلال هذا المؤشر داخل المنطقة العربية ومقارنة مع متوسط الترتيب عالميا فقد تصدرت دول المشرق العربي بقيمة 23.7 نقطة وهي الافضل عربيا في السيولة المالية أي معدل عرض النقود بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي بينما دول المغرب العربي جاءت في المرتبة الثالثة بعد دول الخليج بينما حلت دول الخليج في المرتبة الثانية في هذا المؤشر.

الشكل (02): موقع دول الاتحاد المغاربي في مؤشر الوساطة المالية داخل المنطقة العربية

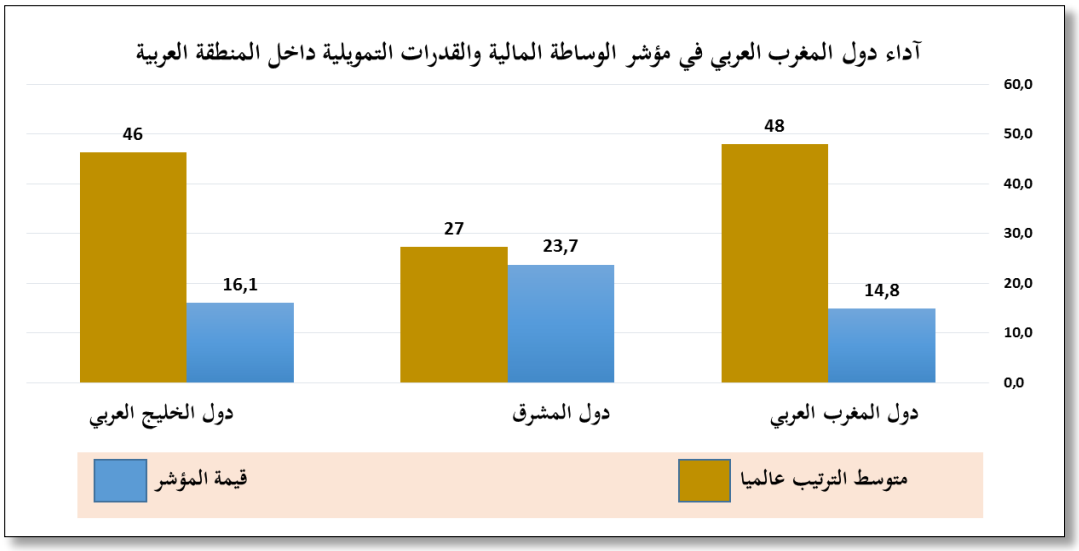

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملحق رقم(01)

3.معوقات إقامة تكامل إقتصادي مغاربي

يعزو المختصون في شؤون المغرب العربي تعثر مسيرته التكاملية إلى مجموعة كبيرة من الأسباب والتي ليست بالضرورة كلها اقتصادية , فجانب كبير من هذا الفشل الذريع يمكن إرجاعه إلى غياب إرادة سياسية صلبة وحقيقة لتكريس الاتحاد المغاربي , وعليه يمكن تقسيم أسباب فشل الاتحاد المغاربي إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية تتمثل أساسا في

- ضعف منشآت النقل حيث تظهر هناك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشآت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية، التي تقف في وجه تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب الشبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويحد بشكل كبير من ثنائية التنافسية-السعر للمنتجات المتبادلة .
- إعطاء الأسبقية للسياسة، وغياب إرادة سياسية حقيقية للتخلي عن جزء من السيادة القطرية لصالح الكيان المشترك المتمثل في الاتحاد المغاربي، مع العلم أن السياسة تعد العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي او سياسي جهوي ,فنجد مثلا انه في عام 1970 عند تسوية النزاعات الحدودية بين الجزائر من جهة وتونس والمغرب من جهة أخرى زاد التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب بثلاثة أضعاف, وبين الجزائر وتونس بأربعة أضعاف ,والعكس حدث عام 1979 حيث أصبحت المعاملات بين الجزائر والمغرب شبه معدومة بعد الخلاف حول الصحراء الغربية (شرابي، 1998، صفحة 34)، نفس الشيء حدث في أوت 1994 حيث ساد الجفاء بين الجزائر والمغرب بعد فرض هذه الأخيرة تأشيرة دخول على المواطنين الجزائريين وقيام السلطات الجزائرية بغلق الحدود البرية بينها وبين المغرب.

- الأسلوب الذي تم اختياره لتحقيق التكامل لم يكن أسلوبا صحيحا فكل الاتفاقيات التي عقدت ركزت على تحرير التجارة الخارجية بين الأطراف كخطوة أولى للتكامل الاقتصادي مؤجلة بذلك تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية المختلفة حتى يتم تنفيذ الخطوة الأولى والتي قد تستغرق وقتا طويلا ,وهذا الأسلوب لا يتلاءم وطبيعة الاقتصاد في الدول النامية بما في ذلك الدول المغاربية ذلك أن القاعدة الإنتاجية في الدول النامية تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية التعدينية والزراعية وهذا لا يسمح بتوسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لتشابه هذه السلع في اغلب الأحيان
- غياب البعد القومي عن أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج في معظم الدول العربية, رغم الإعلان من قبلها جميعا عن أهمية هذا البعد وضرورته,إلا أن البعد القطري هو الذي تأكد والاهتمام على هذا الجانب, فهو غالبا لا يتعدى التعبير عنه بصيغ مجردة لا تتضمن وسائل وإجراءات محددة يمكن لها أن تتحقق على أرض الواقع الفعلي وهذا يعني عمليا غياب العمل العربي المشترك في الإطار الذي تبدله الدولة العربية من أجل تحقيق تطورها, و بالتالي فان الجهد التنموي الذي تبدله الدولة العربية يخلو فعليا من جهد تنموي قومي حقيقي وملموس, ويبقى جهدا تحقق نتائجه على المستوى القطري أساسا دون المستوى القومي.

خاتمة:

لقد اتضحت لنا أهمية الموارد المادية والإمكانيات الذاتية لبلدان الاتحاد المغاربي كحتمية للتكامل، كما تبينت لنا العوامل الكثيرة المساعدة على تعميق التكامل وتوسيع مجالاته وضرورة حصار معوقاته من خلال إستراتيجية بديلة للسياسات القطرية التنافرية الحالية، يتم في إطارها إعادة صياغة السياسات وبناء المؤسسات الاتحادية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، أما المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية فيمكن حلها باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء فيما بين هذه الدول، ولابد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية.

ومن أهم التوصيات التي يمكن طرحها في ختام هذه الورقة البحثية:

-تعامل الدول المغاربية مع قضية التكامل الاقتصادي المغاربي كجزء من استراتيجيات التنمية التي ينبغي معالجتها هي الأخرى على نطاق اقليمي هادف وأوسع من نطاقها القطري؛

-الشروع في إعادة تأسيس مناطق حرة للتجارة والاستثمار لأن ذلك يعتبر أهم درجة تكاملية تتلاءم مع ظروف الدول المغاربية

-ضمان الحد الأدنى من التنسيق في مجال السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، كون ذلك يعتبر شرطا مسبقا لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي.

قائمة المراجع

- أسامة محمد الفولي مجدي محمود شهاب عادل أحمد حشيش. (1998). اساسسيات الإقتصاد الدولي . الاسكندرية: المكتبة الإقتصادية .
- أشرف أحمد العدلي. (2006). التجارة الدولية . الاسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع .
- الليثي عماد محمد. (2002). التبادل الدولي . القاهرة : دار النهضة العربية.
- حسين بوقارة. (1994). سياسات التكامل الإقتصادي والإندماج. الجزائر: مطبوعات محاضرات الماجيستير جامعة باتنة.
- حسين عمر. (1998). التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد العزيز شرابي. (1998). فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة . جامعة قسنطينة, الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية,العدد العاشر.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السوق العربية المشتركة . القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى.
- عبد الوهاب حميد رشيد. (1977). التكامل الإقتصادي العربي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

- عريقات محمد حربي موسى. (2000). التكامل الإقتصادي العربي وتخحديات ضاخرة العولمة. مجلة بحوث إقتصادية عربية، 60.
- علي عبد الفتاح أبو شرار. (2007). الإقتصاد الدولي نظريات ومسائل. الأردن: دار الميسة للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز هيكل.(1976).الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية. بيروت:معهد الإنماء العربي.
- محمد خميس الزوكة. (2004). جغرافية التجارة الدولية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية .
- محمد سيد عابد. (1999). التجارة الدولية. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .
- محمد محمود الإمام. (2000). التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق . مصر: معهد البحوث والدراسات العربية.
- التقرير الاقتصادي العربي لموحد 2018، صندوق النقد العربي.
- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية. الموسسة العربية لضمان الإستثمار. العدد 2018.

- D.Swann. (1970). Towards a Theory of Economic Integration. England: penguin Book Itd Harmondsworth Midlesex.
- Machlup Friz. (1977). A theory of thought on economic integration . London: the macmillan press Itd .
- Rida Salah Eddine, La coopération économique entre les pays du Magreb, ed banque islamique de développement , Arabie Saoudite, 1985
- Béla Balassa. (2011). the Theory of Economic Integration, New York, USA: Routledge Revivals.
- Mohamed Boussetta, Espace euro-méditérranéen et coûts de la non intégration sud-sud le cas des pays du Maghreb, FEMISE RESERSCH PROGRAM ME, France, Août 2004.
- Manuel de statistiques de la CNUCED, 2017

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

المجموعات الجغرافية	المؤشرات					
	الاستقرار الاقتصادي الكلي		الوساطة المالية والقدرات التمويلية		اقتصاديات التكتل	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
دول المغرب العربي	47,0	71	14,8	48	16,1	41
دول المشرق العربي	62,8	99	23,7	27	18,8	38
دول الخليج العربي	55,0	71	16,1	46	13,7	53